FIDES
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES & SOCIAUX

المرصد الاجتماعي التونسي

النشرة الإخبارية السادسة – فيفري2014

Ost Observatoire Social Tunisien
المرصد الإجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

تقرير شهر فيفري حول التحركات الاجتماعية العفوية

توصل فريق وحدة الرصد بالمرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، الى تعداد 85 تحركا اجتماعيا عفويا * في 17 ولاية على امتداد شهر فيفري 2014 وذلك اثر عملية متابعة يومية لعينة تتكون من 9 صحف يومية و 6 اسبوعيات.

وشملت العينة يوميات الصباح، الصريح، الشروق، التونسية، الضمير، السور، المغرب، لابراس ولوطون واسبوعيات اخر خبر، الفجر، صوت الشعب، الشعب، البيان، وتونيس هيبدو. هذه التحركات العفوية كانت في شكل احتجاجات واعتصامات وقطع طريق واضرابات واضرابات جوع وتهديدات بانتحار جماعي. وتمحورت التحركات حول المطالبة بالتشغيل اساسا والحد من البطالة وتهيئة البنية التحتية وتحسين ظروف العمل والتنيمة وتوفير الماء الصالح للشراب وتحسين السكن وتوفير وحدات استشفائية صحية وحماية البيئة اضافة الى اسباب اخرى..

توزيع التحركات الاجتماعية العفوية حسب المطالب

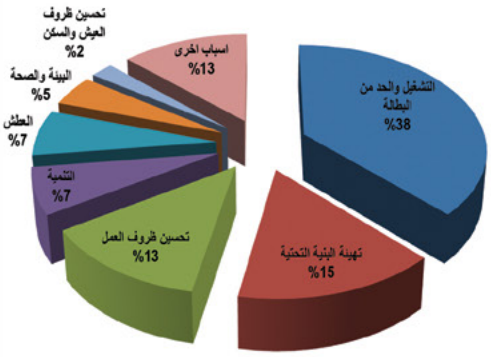

(*) الحركات الاجتماعية العفوية: هي حركات جماعية لفئات أو مجموعات بهدف انتزاع حقوق أو مواجهة مخاطر طارئة و لا تخضع في انطلاقتها لتأطير منظمات مهنية او نقابية أو أي منظمات أخرى و تعتمد التنظيم الافقي

لمزيد من المعلومات : شارع فرحات حشاد، مدرج أ، الطابق الثاني، 1001 تونس 47
الهاتف: 00216 71 257 664
البريد الإلكتروني: contact@ostunisie.org
www.ostunisie.org

بمساندة شركائنا:
FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
Oxfam Novib
TERRE SOLIDAIRE CCFD

1- التشغيل والحد من البطالة :

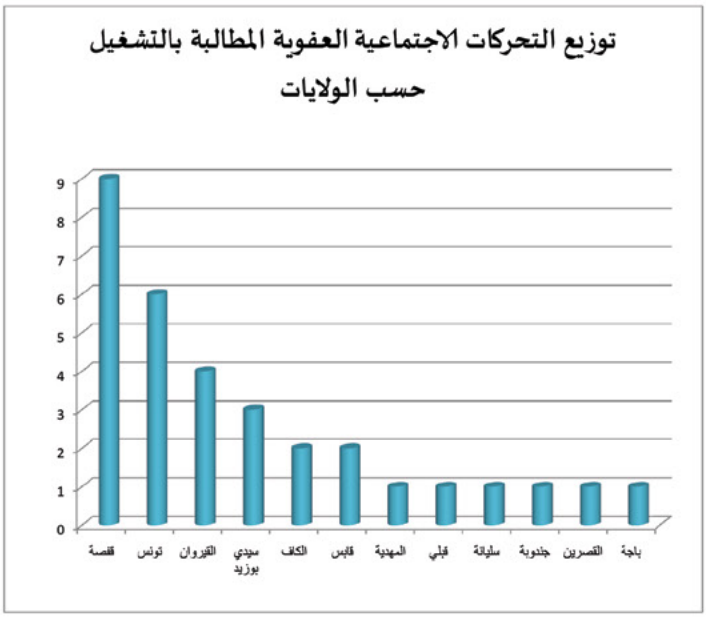

تم رصد 32 تحركا عفويا في 12 ولاية منها 9 تحركات بولاية قفصة تمركزت اساسا بمعتمديات الحوض المنجمي . ام العرائس (3) والمضيلة (3) والمتلوي (1) ... كما شملت التحركات معتمديتي القصر والسند. واحتلت ولاية تونس المرتبة الثانية بـ6 تحركات تليها ولاية القيروان بـ4 تحركات ثم سيدي بوزيد بـ3 تحركات والكاف وقابس بتحركين وتحرك واحد في كل من المهدية وقبلي وسليانة وجندوبة والقصرين وباجة. هذه التحركات كانت اساسا في شكل اضرابات (7) ، احتجاجات (7)، قطع طريق (5) ، اعتصامات (2)، واضراب جوع (2) وتهديد بالانتحار الجماعي(1).

2- تهيئة البنية التحتية :

تم رصد 13 تحركا في 9 ولايات تمركزت اغلبها في الشمال الغربي، اذ شهدت ولاية جندوبة 3 تحركات للمطالبة بتهيئة البنية التحتية وعرفت الكاف تحركين اثنين للمطلب ذاته.

وتوزعت باقي التحركات على كل من ولايات القيروان والقصرين وقبلي ومدنين وصفاقس وسيدي بوزيد ونابل والمهدية بمعدل تحرك في كل ولاية.

هذه التحركات كانت اساسا في شكل احتجاجات (6) واعتصامات (6) وقطع طريق (1).

3- تحسين ظروف العمل :

تم رصد 11 تحركا في 7 ولايات ابرزها القيروان (3) وجندوبة (3) يليها سوسة والقصرين ونابل وسليانة وتوزر بمعدل تحرك واحد في كل ولاية.

وطالب المحتجون عموما بالتراجع عن قرارات طرد أو خلاص اجر واسترجاع مستحقات مالية أو تسوية وضعية مهنية او تحسين ظروف العمل.. الخ.

هذه التحركات كانت اساسا في شكل اعتصامات (6) واحتجاجات (2) واضراب (1) واضراب جوع (1) وتهديد بالانتحار الجماعي (1).

4- التنمية :

تم رصد 6 تحركات عفويا في 4 ولايات ابرزها الكاف بـ3 تحركات تليها باجة وسيدي بوزيد وقفصة (المتلوي) بمعدل تحرك في كل جهة.

هذه التحركات كانت اساسا في شكل احتجاجات (3) واعتصامات (1) وقطع طريق (1) واعتصام وقطع طريق (1) .

5- العطش :

تم رصد 6 تحركات عفوية للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشراب والربط بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، بكل من ولاية القيروان (3) وسليانة (1) وسيدي بوزيد (1) ونابل (1).
هذه التحركات كانت اساسا في شكل اعتصامات (2) وقطع طريق (2) واضراب (1) واحتجاج (1).

6- البيئة والصحة :

تم رصد 4 تحركات عفويا في ولايات سوسة والمهدية والقيروان ومدنين وذلك للمطالبة بتنقية المناخ البيئي وتوفير نقاط استشفائية وتمكينهم من التجهيزات الصحية اللازمة.
هذه التحركات كانت اساسا في شكل اعتصامات.

7- تحسين ظروف العيش والسكن :

تم رصد تحركين عفويين اثنين للمطالبة بتحسين ظروف العيش والمساعدة على تحسين مسكن في ولاية قفصة. وكانا في شكل اعتصامين.

8- اسباب اخرى :

تم رصد 6 تحركات عفوية في ولايات القيروان والمهدية وصفاقس وسيدي بوزيد وسوسة وتونس رفعت مطالب مختلفة منها مطلب حماية حرية التعبير والتظاهر ومراجعة قانون المالية.. الخ.

ملاحظة عامة :

لم تعرف هذه التحركات العفوية عموما تفاعلا من قبل المسؤولين سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو المركزي حيث رصد فريق وحدة الرصد بالمرصد الاجتماعي التونسي 18 تفاعلا ايجابيا اقتصرت على لقاءات مع المحتجين ووعود بتحقيق مطالبهم.. مقابل 67 تفاعلا سلبيا اتسمت بعدم الاكتراث للتحركات التلقائية حتى انه تم تسجيل حالة تدخل امني لتفريق المحتجين.

ونشير الى ان اغلب التحركات العفوية التي تم رصدها لم تحدد في الغالب مدتها في المقالات المرصودة باستثناء اضراب الجوع بمعمل المجمع الكيميائي المضيلة 2 انطلق منذ شهر جانفي 2014 وتواصل على امتداد شهر فيفري من نفس السنة.

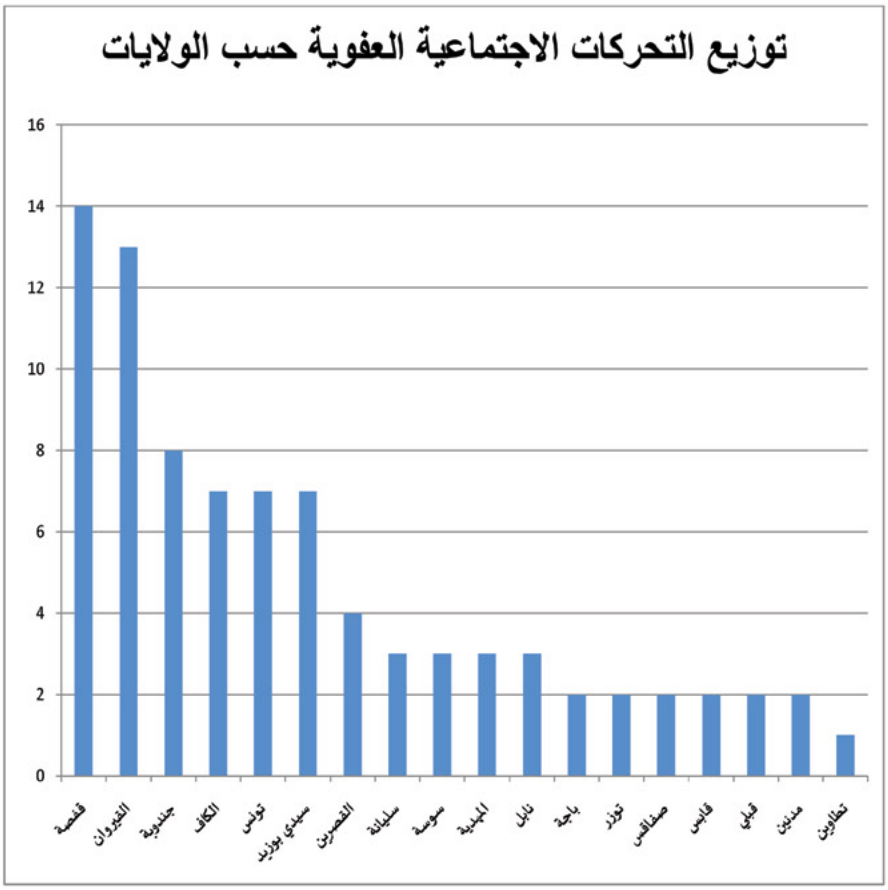

FTDES
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES & SOCIAUX

المرصد الاجتماعي التونسي

النشرة الإخبارية السادسة – فيفري2014

Ost Observatoire Social Tunisien
المرصد الإجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

في تطوّر لافت لهشاشة توازناتها الماليّة : عجز الصناديق الاجتماعية فاق 280 م.د !

تونس-المرصد الاجتماعي التونسي

تعيش صناديق الضمان الاجتماعي صعوبات في توازناتها المالية اذ بلغت حصيلة مجموع الأنظمة نهاية العام الماضي 281.6 - مليون دينار وفقا لما جاء في تقرير لخالد الزديري عضو النقابة العامة للضمان الاجتماعي.

وكشف هذا التقرير الذي تقدّم به الزديري في ندوة نظّمها منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم 20 فيفري الماضي بالتعاون مع قسم التغطية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية في الاتحاد العام التونسي للشغل حول "التغطية الاجتماعية في تونس : الواقع والتحديات" وذلك بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية ان تدهور الوضع المالي للصناديق تفاقم منذ العام 2009 لتتدحرج الحصيلة السنوية للصناديق من 2.5 م دينار عام 2009 الى -40 م.د العام الموالي ولتصل الى عجز تجاوز 185 م.د خلال سنة 2011 وتفاقم هذ العجز خلال العام التالي ليصل الى حدود 242 م.د.

صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية

أكّد أغلب الخبراء المتدخلون خلال ندوة واقع وتحديات التغطية الاجتماعية في تونس ان صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية على وشك الإفلاس بعد ان بلغ عجزه نسبة نمو سنوي تناهز 45.3 بالمائة. وتشير الأرقام الى ان صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية فقد توازنه المالي في النظام العام للتقاعد ليرتفع عجزه من 58 م.د عام 2008 الى أكثر من 170 م.د خلال عام 2012 كما فقد توازنه المالي في الأنظمة الخصوصية ليسجّل عجزا ارتفع من 5م.د خلال 2008 الى 14.1 خلال 2012 في المقابل حافظ الصندوق على توازنه المالي في الجزء الخاص بنظام رأس المال عند الوفاة ليسجّل نموا في توازناته ناهز 4.3 م.د ما بين 2008 و2012.

كما تشير الارقام التي جرى تداولها في الندوة المذكورة الى أن النتيجة النهائية للصندوق سجلت تراجعا رغم الإجراءات التي تم اتخاذها والمتمثلة أساسا في الترفيع في نسب المساهمات اذ ارتفع العجز المالي للصندوق من 28 م د سنة 2008 الى 124.9 م د سنة 2012 وصولا الى عجز فاق 212 م.د خلال العام 2013.

وتعود أسباب هذه الوضعية المالية المتأزمة إلى ارتفاع حجم التعهدات المالية المتمثلة أساسا في الجرايات لتصل في نهاية سهر نوفمبر 2011 إلى حدود 160 م د وهشاشة التوازنات المالية لأنظمة التقاعد منذ 1993 تاريخ تسجيل أول عجز مالي والاقتصار على بعض الإجراءات الظرفية والمتمثلة خاصة في الترفيع في المساهمات التي لم تضمن إعادة التوازن المالي لهذه الأنظمة وعدم خلاص جملة من مستحقات الصندوق بذمة الدولة والشركات الوطنية التي تمر بصعوبات مالية على غرار شركة النقل.

ولاستصلاح توازنات هذا الصندوق تم اتخاذ جملة من الاجراءات منها تكفل الدولة بتمويل لاحالات على التقاعد المبكر المرتبطة باسباب اقتصادية والترفيع في سن التقاعد من 55 سنة الى 57 سنة والترفيع في مدة العمل من 35 الى 37 سنة ولتعديل الآلي للجرايات.

ويؤكد خبراء الضمان الاجتماعي على ان الوضعية المالية الحالية للصندوق مقلقة باعتبار انه تم استعمال الاحتياطيات المالية للصندوق في شكل سيولة بشكل كلي لتمويل الحصيلة السلبية التي تستمر أنظمة التقاعد في تسجيلها منذ سنوات.

وذكر خالد الزديري ان صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية أصبح يلتجئ إلى الخزينة العمومية للحصول على تسبقه شهرية تقتطع من المساهمات الشهرية المتأتية من الوزارات بعنوان نفس الشهر وهو وضع مالي يؤشر على قرب إعلان إفلاس الصندوق.

صندوق الضمان الاجتماعي

شهد صندوق الضمان الاجتماعي شبه استقرار في عجز توازناته المالية خلال الثلاث سنوات التي تلت الثورة وذلك بحوالي 85 م.د علما وان نتيجة هذا الصندوق كانت في حدود حوالي 6م.د خلال العام 2009. وتشير حصيلة نشاط هذا الصندوق الى انه كثّف من تدخلاته الاجتماعية مباشرة بعد الثورة بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد منها توقف نشاط عدد من الشركات وتسريح عدد كبير من العمال. وبلغت الاعانات الجملية (سواء على مستوى عدد المنتفعين او على مستوى مبالغ الاعانات المسندة) 7.8 م د سنة 2011 لفائدة 23589 منتفعا مقابل 4.3 م د لفائدة 13259 منتفعا سنة 2012. وبلغت منح المغادرة والمستحقات القانونية المحكوم بها لفائدة العمال المسرّحين ما بعد الثورة 5.3 م د لفائدة 1484 منتفع سنة 2011 مقابل 1.1 م د لفائدة 422 منتفع سنة 2010.

صندوق التأمين على المرض

سجّل صندوق التأمين على المرض نسقا سريعا في عجز توازناته المالية خلال السنوات الماضية وبلغ عجزه حوالي 33 م.د خلال العام 2012.

ومرت حصيلة هذا الصندوق من 16.8 م.د خلال عام 2009 الى 36 م.د خلال سنة 2010 الى عجز بحوالي 33م.د خلال سنة 2012 الى حصيلة ايجابيّة ب 17م.د خلال العام الماضي وفقا للأرقام التي كشفها خالد الزديري.

ويوصي خبراء الضمان الاجتماعي بوضع نظام رقابة فعال ومتماسك للحد من تضاعف مصاريف الأدوية الخصوصية التي تؤثر سلبا على التوازنات المالية للصندوق لتفادي اي عجز في حصيلته. كما أوصوا باتخاذ الإجراءات الضرورية للإسراع في تصفية ملفات المضمونين الاجتماعيين وبتفعيل تبادل المعطيات الالكترونية بين جميع الأطراف المتدخلة في إسداء هذه الخدمة.

وبالنظر لحساسية ملف الضمان الاجتماعي أقرّ المشاركون في ندوة واقع وتحديات التغطية الاجتماعية في تونس التي تم تنظيمها بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الموافق ل 20 فيفري من كل عام بان وضعية القطاع الذي بدأ يستنزف وارداته المالية ويفقد توازناته المالية بشكل واضح تتطلب "شجاعة ومسؤولية سياسية لتشخيص الوضع وتحديد أسباب هذا العجز بكل دقة وموضوعية واقتراح الحلول الآجلة والعاجلة لضمان توازنات الأنظمة وديمومتها" فالحلول الترقيعيّة التي تمّ اعتمادها سابقا ليست حلاّ وبالتالي لابد من البحث في حلول تضمن الديمومة المالية للصناديق وتوسيع التغطية الاجتماعية وتفعيل الحوكمة الرشيدة في إدارة النظام والشراكة مع جميع القطاعات.

FTDES
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES & SOCIAUX

المرصد الاجتماعي التونسي

النشرة الإخبارية السادسة – فيفري2014

Ost Observatoire Social Tunisien
المرصد الإجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

الغلق الفجئي للمؤسسات ومعضلة استرداد الحقوق

إحتجاجات عاملات ج.ب.ج بقصر هلال - المنستير

منذ أكثر من عشرين سنة والبلاد التونسيّة تعيش على وقع وضع غير طبيعي فيما يتعلّق باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الشّغيلة خاصة عند "الغلق الفجئي للمؤسّسة". ورغم أنّ النّصوص التّشريعيّة المتوفّرة تمكّن الأطراف المتنازعة على حقوقها التي نصّت عليها مجلّة الشّغل والاتّفاقيّات المشتركة عند حدوث هذه الوضعيّة من الالتجاء إلى المحاكم عند استيفاء كلّ الإجراءات القانونيّة المتعلّقة بالغلق الفجئي، ورغم أنّ المشرّع راعى خصوصيّة الوضع المادي للطّبقة الشّغيلة حيث مكّنها من الإعفاء من كلّ المستلزمات الماديّة المرتبطة بإجراءات التّقاضي من أجل الحصول على كلّ المستحقّات القانونيّة التي نصّت عليها التشريعات القانونيّة في إطار التّعويض عن إيقاف العلاقة الشّغليّة من قبل المؤجّر دون سابق إعلام وبطريقة تعسّفيّة، فإنّ الواقع يؤكّد فشل المنظومة القانونيّة في حماية حقوق العمال. فعادة ما تصدر المحاكم الشّغليّة أحكاما لفائدة العمّال المطرودين تنصّص على المستحقّات والغرامات التي يجب على الشّركة تسديدها لفائدة خصومها، ومن هنا تبدأ معضلة التّنفيذ حيث أنّ المؤسّسة المعنيّة عادة ما تكون قد تبخّرت ولم يعد لها وجود يذكر، بل في أغلب الأحيان لا تخلّف مكاسب يمكن التّصرّف فيها لتسديد مستحقّات العمّال، فما قيمة الأحكام الصّادرة عن القضاء إذا لم تمكّن من استرداد الحقوق؟

ولو أخذنا قطاع النّسيج والخياطة كمثال فإنّ ما نلاحظه من خلال الواقع هو ما يلي:

1- إنّ معظم المؤسّسات المشتغلة في هذا القطاع لا تملك الفضاء الذي تشتغل فيه بل تستغلّه على وجه الكراء بحيث لا يمكن للخصوم مصادرة العقّار والتّصرّف فيه لأنّه لا يخصّ ملكيّة المؤسّسة.

2- تجهيزات ووسائل النّقل التي تتصرّف فيها المؤسّسة في معظم الأحيان تكون مكريّة أو هي على ملك شركة أخرى عادة ما تكون وهميّة تسدي خدمات مختلفة للشّركة المعنيّة وهي كذلك لا يمكن أن تكون محلّ تتبّع ومصادرة من قبل الخصوم.

3- تجهيزات ووسائل العمل التي تخلّفها المؤسّسة تكون في أغلب الأحيان متآكلة وتالفة وفي أكثر من 90% من حالات الغلق الفجئي لا يتمّ تجديدها وصيانتها عادة في الخمس سنوات الأخيرة التي تسبق الغلق ممّا يوحي بأنّ هنالك مخطّط لتفليس الشّركة والتّخلّص من أعباء الكلفة الاجتماعيّة المرتبطة بحقوق العمّال. كما أنّ هذه التّجهيزات عادة ما تفقد قيمتها لأنّها متآكلة.

4- المخزون من المواد الأوّليّة من أقمشة وخيوط وإكسسوارات وفي بعض الأحيان منتج نهائي والذي حتّى وإن كانت له قيمة فإنّ تثمينه يخضع لقواعد السّوق والإجراءات القانونيّة في تصفيته وهو في كلّ الحالات لا يكفي في الغالب لتسديد إجراءات التّصفية القضائيّة.

5- في أغلب الأحيان تخلّف المؤسّسة ديونا كبيرة تتأتّى من عدم الإيفاء بالتزاماتها لدى الحرفاء المزوّدين بالمواد الأوّليّة والخدمات المختلفة وكذلك الدّيون المتخلّدة لدى البنوك في حالة التغطية على الحساب الجاري للشّركة أو في حالة الحصول على قروض وتلك المتخلّدة لدى الصّندوق الوطني للضّمان الاجتماعي بعنوان مساهمات في التّغطية الاجتماعيّة ولدى مختلف المصالح المختصّة في الجباية والضّرائب.

6- المصاريف المنجرّة عن إجراءات التّقاضي وتصفية المؤسّسة.

7- الديون المستحقّة لدى الصّندوق الوطني للضّمان الاجتماعي بعنوان مساعدة اجتماعيّة شهريّة لمدّة سنة لفائدة العمّال والتي يتكفّل بها الصّندوق على أمل استخلاصها من مخلّفات المؤسّسة.

وبالنّظر إلى كلّ هذه المستلزمات التي في أغلب الأحيان تخلّفها وضعيّة الغلق الفجئي، وبالتّجربة فإنّ أكثر من 80% من حالات الغلق الفجئي في قطاع النّسيج تتشابه في الوضعيّة،يتّضح البون الشّاسع بين قيمة ما تخلّفه الشّركة من مكاسب وبين المستلزمات المستحقّة عليها من قبل مختلف الخصوم وهو ما يحول في أغلب الأحيان دون إمكانيات استخلاص العمّال لمستحقّاتهم التي نصّت عليها الأحكام الصّادرة عن المحاكم التّونسيّة. وبالعودة إلى التّدقيق في وضعيّة الخصوم وقدرتهم على الحصول على مستحقّاتهم تتّضح الثّغرات القانونيّة وضعف التّشريعات التي رغم أنّها تنصّ على حقوق العمّال وتعطيهم الأولويّة في الاستخلاص فإنّ الواقع يثبت العكس تماما فمن بين كلّ الأطراف المتنازعة يعجز عادة العمّال ومؤسّسات الدّولة عن الاستخلاص في المقابل فإنّ الأطراف الأخرى عادة ما تلجأ إلى تأمين عملياتها لدى شركات التّأمين حتّى تتمكّن

من استرجاع جزء من مستحقّاتها في حالة العجز عن الاستخلاص وهو ما لا يتوفّر بالنّسبة للعمّال. وإلى جانب كلّ ذلك نلاحظ تواصل نفس منهجيّة وأسلوب العمل من قبل مختلف مؤسّسات الدولة المعنيّة بمراقبة تطبيق القانون في تعاطيها مع هذا الملف رغم تكرّر مئات الحالات المتعلّقة بالغلق الفجئي وضياع حقوق الآلاف من العمّال الذين عجزوا عن تنفيذ الأحكام الخاصة بهم. وهذه الوضعيّة تضعف من هيبة الدّولة ومصداقيّتها في الدّفاع عن منظوريها بل إنّها تجعلها متخلّية

عاملات ج.ب.ج قصر هلال أمام المحكمة الإبتدائية بالمنستير

واجباتها وتعهّداتها المنبثقة عن مصادقتها على كلّ المواثيق والعهود الدّوليّة المتعلّقة بحماية الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحقوق الإنسان بصفة عامة. وهذا التّراخي إلى جانب الإطار القانوني الذي تشتغل ضمنه هذه المؤسّسات والذي في الغالب يمكّنها من مرونة كبيرة في التّهرّب من الإيفاء بالتزاماتها التي نصّ عليها القانون بدعوى تقديم الحوافز والتشجيع على الاستثمار لخلق مواطن الشّغل والذي يمكّن وكيل الشّركة المسؤول عن التّسيير والتصرّف فيها من كلّ الحماية من التتبّع القانوني في شخصه وأملاكه ما لم يثبت بالقرائن تعمّده سوء التصرّف في الشّركة الذي يبقى صعبا.

1- دعوة الإدارة إلى التمييز في تعاملها المرن في تطبيق القانون مع المؤسّسات وذلك بتصنيفها حسب ممتلكاتها العقّاريّة لفضاء العمل:
- المؤسّسات التي تملك فضاء العمل تمكّنها من المرونة في تطبيق القانون.
- المؤسّسات التي تستغلّ فضاء العمل على وجه الكراء لا تمكّنها من المرونة في تطبيق القانون وهي في الغالب المؤسّسات التي يجد العمّال صعوبة في الحصول على مستحقّاتهم منها.

2- بعث لجنة جهوية للرّقابة الاقتصاديّة تعهد لها مهمّة متابعة المؤسّسات التي تشكو صعوبات والتي تكون عادة مرتبطة بسوء التّصرّف والتّسيير ومن صلاحياتها وضع مخطّط لإنقاذ المؤسّسة وتكليف خبراء لتسييرها حماية لمواطن الشّغل.

3- تشريك العمّال في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بإنقاذ المؤسّسة بتحمّلهم جزء من المسؤوليّة عبر مساهمتهم بساعات عمل إضافيّة مقابل أسهم في رأسمال الشّركة.

4- بعث صندوق وطني للضمان الاقتصادي يقوم على مبدأ التضامن بين المستثمرين يتم تمويله عن طريق الدّولة والمؤسّسات وإجبار الشّركات التي تتمتّع بامتيازات عديدة في إطار مجلّة الاستثمار أن تنخرط فيه ويتدخّل الصّندوق عند تعرّض المؤسّسة للصعوبات لتمويل برنامج إنقاذها.

5- وضع قانون يمكّن الدولة من التّدخّل بوضع متصرّف قضائي لتسيير المؤسّسة التي تتعرّض للصّعوبات عندما يبلغ حجم ديونها لدى مختلف مؤسّسات الدّولة من ضمان اجتماعي وجباية وغيرها نسبة يحدّدها الخبراء والتي تمثّل خطّا أحمر يمكن أن يتسبّب في غلق المؤسّسة وفقدان مواطن الشّغل.

الجلسة الأولى بالمحكمة الإبتدائية بالمنستير.

ويمكن اعتماد هذا المبدأ لأنّ الامتيازات والإعفاءات التي تتمتّع بها المؤسّسة مرجعها ومصدرها هو إحداث مواطن الشّغل لذلك فإنّ كلّ الامتيازات التي منحتها الدّولة يمكن أن تخوّل لها التدخّل والتصرّف لإنقاذ مواطن الشّغل.

ونحن نعلم أنّ هذه المسألة ستبقى محلّ جدل كبير لتعقّد مصالح الأطراف المتدخّلة في هذه القضايا وتضاربها وتناقضها لكنّ كلّ ذلك لا يجب أن يحجب عنّا حقيقة واحدة وهي أنّ كرامة آلاف العمّال من المواطنين الذين لم يبخلوا بعرقهم لسنوات وسنوات من أجل المساهمة في انتاج الثّروة الوطنيّة تبقى مهدّدة وضائعة ما لم تتدخّل كلّ الأطراف لإيجاد حلول لهذه المعضلة وإيقاف هذه المهزلة التي ستبقى وصمة عار في وجه كلّ الحكومات وخاصة حكومات ما بعد الثّورة وخيانة واضحة للشّعارات والمبادئ التي رفعها الشعب التّونسي ضدّ الظّلم والاستبداد والقهر خلال ثورة الحرّيّة والكرامة.

الاهداء الى الفقيدة علجية الجديدي

رمز النضال الاجتماعي للمرأة في منطقة الحوض المنجمي

(توفيت يوم 19 أكتوبر 2013)